في ظل تراجع أسعار النفط2020

«الوطني»: الميزانية العامة للبلاد تحقق عجزاً 2.3 مليار دينار

■ الإيـــــرادات النفطية تنخفض بنسبة 18 % على أساس سنوي على خلفية تراجع أسعار النفط

■ الإنفاق الرأسمالي يستحوذ على نسبة 42 % من النفقات المعتمدة في الميزانية العامة للعام بأكمله

أوضح تقرير اقتصادي متخصص لـ«الوطني» أن الميزانية العامة سجلت عجزاً بقيمة 0.8 مليار دينار كويتي خلال الأشهر العشرة الأولى من السنة المالية 2019/2020 (حتى شهر يناير) وفقا لأحدث البيانات الصادرة عن وزارة المالية، أي ما يعادل حوالي 2% من الناتج المحلي المقدر للعام 2019. وبإضافة التحويلات الإلزامية إلى صندوق الأجيال القادمة، يرتفع مستوى العجز إلى 2.3 مليار دينار كويتي، حوالي 5.5% من الناتج المحلي الإجمالي. ويعتبر تراجع أسعار النفط على خلفية المخاوف المتعلقة بتخمة الامدادات، وضعف الطلب العالمي والتزايد المستمر في النفقات الجارية من العوامل الرئيسية التي ساهمت في اتساع فجوة العجز.

تراجع الإيرادات النفطية

تراجع متوسط سعر خام التصدير الكويتي بنسبة 6.5% على أساس سنوي خلال العشرة أشهر الأولى من السنة المالية 2019/2020، كما انخفض إنتاج النفط بنسبة 1.9 % ليصل إلى 2.7 مليون برميل يوميا على خلفية خفض حصص الإنتاج بموجب اتفاقية الأوبك وحلفائها التي فرضتها مجموعة المنتجين في إطار سعيها لتعزيز أسعار النفط (الرسم البياني 1). وقد ادى ذلك إلى تراجع الايرادات النفطية بشكل حاد بنسبة 18% مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي. وفي ذات الوقت، ارتفعت الإيرادات غير النفطية بنسبة 7.1%، إلا انه نظرا لصغر حجم الإيرادات غير النفطية (أقل من 10% من إجمالي الإيرادات)، فقد تقلص إجمالي الإيرادات الحكومية بنسبة 16.0% على أساس سنوي، خلال الأشهر العشرة الأولى من السنة المالية 2019/2020.

ارتفاع النفقات

ومن جهة اخرى، استمر إجمالي النفقات في الارتفاع، حيث بلغ 15.1 مليار دينار كويتي خلال العام المالي حتى شهر يناير بزيادة بلغت نسبتها 10%، على أساس سنوي. ويعزى ذلك إلى الزيادة في النفقات الجارية، التي ارتفعت بنسبة 14%. وجاءت المستويات المرتفعة للنفقات الجارية على خلفية زيادة رواتب الموظفين والإنفاق على السلع والخدمات وكذلك الدعم والمنح، إذ شكلت تلك العناصر حوالي 85% من إجمالي النفقات (الرسم البياني 2). كما شكلت النفقات الجارية نسبة 72% من الموازنة المقدرة للعام بأكمله، أي أعلى من نسبة 66% المسجلة خلال نفس الفترة من العام الماضي، والتي كانت تبدو منخفضة على نحو غير اعتيادي.

وفي المقابل، انخفض مستوى الانفاق الراسمالي بنسبة 16% على اساس سنوي ليصل إلى 1.4 مليار دينار كويتي، محققا ما نسبته 42% فقط من النفقات المقدرة للإنفاق الرأسمالي في الموازنة عن العام بأكمله. وعادة ما ترتفع تلك الحصة ارتفاعا حادا قرابة نهاية العام، لذلك من السابق لأوانه استخلاص استنتاجات مؤكدة – رغم انه حتى مع مراعاة تلك النقطة ما يزال المعدل الأخير للنفقات منخفضا. ولأغراض المقارنة، بلغت النفقات الرأسمالية 50% من اعتمادات ميزانية العام بأكمله خلال نفس الفترة من العام الماضي وبنسبة 59% خلال العام الذي سبقه. وقد ادى التاخير في تنفيذ المشاريع وبعض القيود القانونية إلى التاثير على الإنفاق الراسمالي، وقد يستمر ذلك في التاثير سلبا على اسناد المشاريع التنموية على المدى المتوسط على الرغم من إطلاق الحكومة لخطة التنمية الخمسية المقبلة.

مشروع ميزانية جديدة

وفقا لتقديرات مشروع قانون الميزانية العامة للسنة المالية 2021/2020 – والتي مايزال يتعين اعتمادها من قبل مجلس الأمة – بلغ مستوى العجز في الميزانية قبل الاستقطاعات 7.7 مليار دينار كويتي، أو ما يعادل 19% من (توقعات بنك الكويت الوطني) للناتج المحلي الإجمالي، وتم تقدير إيرادات الميزانية على اساس 55 دولارا لبرميل النفط وإنتاج 2.7 مليون برميل يوميا، ووفقا لتلك الافتراضات، ستنخفض الإيرادات النفطية إلى 12.9 مليار دينار كويتي، اي بتراجع 6.9% مقارنة بالإيرادات النفطية في ميزانية السنة المالية 2020/2019. ومن جهة اخرى، يتوقع ان تنخفض الإيرادات غير النفطية بنسبة 3.8% لتصل إلى 1.9 مليار دينار كويتي، وبذلك يصل إجمالي الإيرادات إلى 14.8 مليار دينار كويتي اي بتراجع يصل إلى 6.5% مقارنة بالايرادات المقدرة للسنة المالية 2020/2019.

وفي المقابل، من المتوقع ان يستقر اجمالي الانفاق دون تغير عند مستوى 22.5 مليار دينار كويتي بما يشير إلى موقف اكثر تشددا في الميزانية للحد من حجم العجز المتوقع. وشكلت الأحور والدعم حوالي 71% من إجمالي الإنفاق، بينما تبلغ حصة النفقات الرأسمالية 15.8% مقابل 16.6% في موازنة السنة المالية السابقة. ونظرا لعدم مرونة النفقات الجارية وتراجع الإيرادات النفطية، فقد تم تحديد سعر برميل النفط اللازم لتحقيق تعادل الميزانية قبل الاستقطاعات عند مستوى 81 دولارا للبرميل، وفقا لوزارة المالية، وهو الأمر الذي قد يصعب تحقيقه في ظل الأوضاع الحالية لسوق النفط. إلا انه من الممكن ان يتم مراجعة الميزانية نظرا لخضوعها لمراجعة وتدقيق مجلس الأمة. وعلى الرغم من ذلك، نتوقع ان يصل العجز إلى مستويات اقل من التوقعات الرسمية بناء على افتراض ارتفاع سعر النفط إلى 60 دولاراً للبرميل، في المتوسط، في العام 2020.

كما تعهدت الحكومة بالعودة إلى مجلس الأمة مجددا وطلب إقرار قانون الدين العام، والذي بدونه ستضطر الحكومة إلى الاعتماد فقط على السحب من أصول صندوق الاحتياطي العام لتمويل العجز. هذا وقد تراجعت أصول صندوق الاحتياطي العام بالفعل من 32.5 مليار دينار كويتي في السنة المالية 2016/2015، وفقا للبيانات الصادرة عن ديوان المحاسبة، إلى حوالي 20.6 مليار دينار في سبتمبر 2019. وتبرز تلك التطورات الحاجة إلى الإسراع بدفع عجلة الإصلاحات المالية لزيادة وتنويع الإيرادات الحكومية وترشيد الانفاق العام.

الرسم البياني ٣: مجموعات الانفاق في مسودة قانون الموازنة
(من إجمالي الإنفاق %)

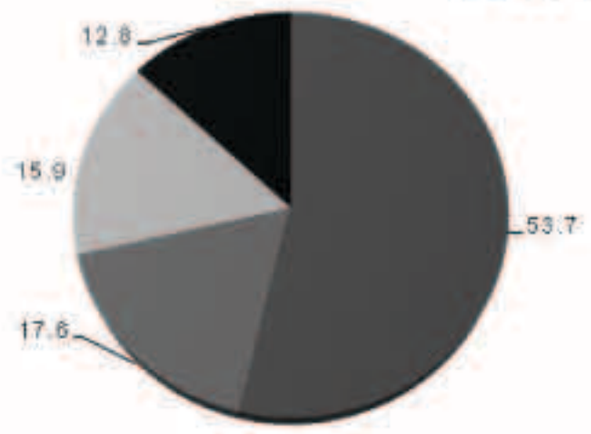

رسم بياني توضيحي

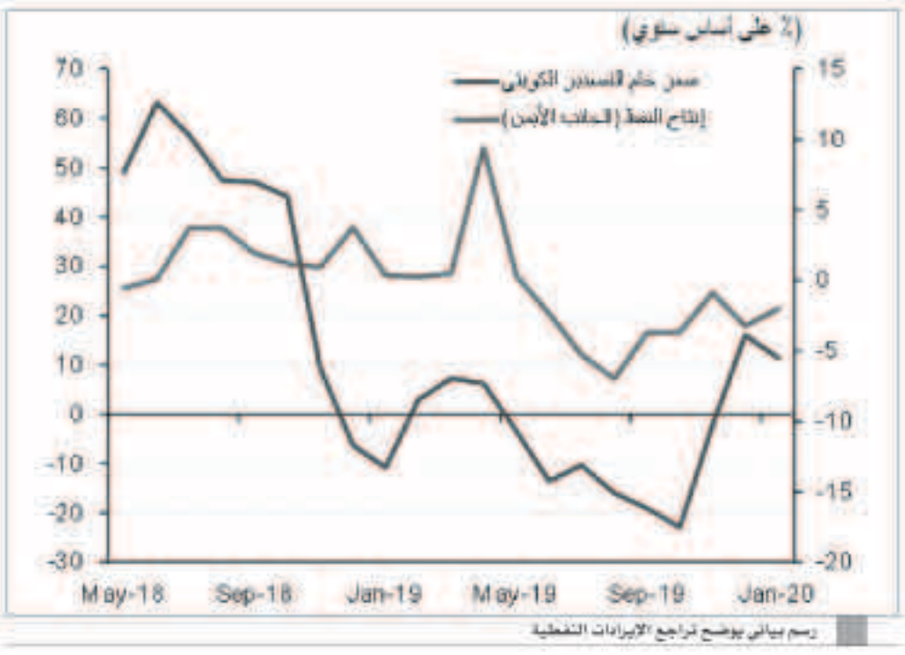

رسم بياني يوضح تراجع الإيرادات النفطية

تشمل السيارات الجديدة والمستعملة وفق الضوابط الائتمانية

«بيتك» يوضح تفاصيل خدمة «ادفع في الكويت واستلم السيارة في الخارج»

تلبي خدمة «سيارتك في الخارج» مولها من «بيتك» التي يقدمها بيت التمويل الكويتي «بيتك»، احتياجات شرائح متعددة من العملاء، وتوفر الكثير من الجهد والوقت، فتمكنهم من اقتناء السيارات التي تناسبهم سواء كانت جديدة أو مستعملة، واستلامها في 4 دول هي: مصر والاردن والولايات المتحدة وتركيا، بالتعاون مع موردين معتمدين في الكويت، وبشروط ميسرة، ومزايا تمويلية مناسبة.

وتتوفر الخدمة لجميع العملاء، عميل «بيتك» وغيره، من الكويتيين أو المقيمين، إذ يمكن لجميع العملاء الاستفادة منها، حيث لا يشترط «بيتك» على العملاء تحويل رواتبهم على حسابه ، وإنما يشترط إنطباق الشروط والضوابط الائتمانية المقررة من قبل بنك الكويت المركزي على العميل الراغب في الحصول على هذه الخدمة.

وتساهم الخدمة في تسهيل إقتناء السيارات التي يرغب العملاء بشرائها، واستلامها مباشرة في الدول المذكورة، بينما يتم سداد اقساطها من خلال «بيتك» في الكويت، مما يجعلها احد الحلول التمويلية السهلة على العملاء، والتي تكون دائما من أولويات «بيتك».

وتناسب الخدمة ابناء الدول الاربع العاملين في دولة الكويت، وكذلك رجال الاعمال والمستثمرين الكويتيين في هذه الدول ، بالاضافة الى الطلبة الكويتيين الدارسين فيها، ويأتي الجديدة والمستعملة، وتتم بالتعاون مع موردين معتمدين في الولايات المتحدة ومصر والاردن وتركيا. ومن المزايا التمويلية المقدمة على هذه الخدمة، تمويل لغاية 15 الف دينار، مع إمكانية تاجيل استحقاق القسط الاول خلال 6 اشهر، وفترة سداد لغاية 5 سنوات مع نسب ارباح تنافسية، كما أن متطلبات إنجاز المعاملة لا تختلف عن إنجاز أي معاملة شراء سيارة من داخل الكويت، حيث تسهل الخدمة على العميل شراء سيارة واستلامها في الخارج والسداد بالأقساط في الكويت بأيسر الشروط وفق ضوابط التمويل الاستهلاكي ، والشروط الائتمانية .

وتغيير الخدمة المفهوم لدى البعض بان عملية شراء وتمويل سيارة في الخارج صعبة ومعقدة، خاصة بالنسبة للمقيمين العاملين في الخارج ، اذ يوفر العميل على نفسه من خلال الاستفادة من مزايا الخدمة والتعامل مع « بيتك» إجراءات الشراء والجمارك وغيرها من إجراءات التسجيل والتسليم ، فضلا عن أن «بيتك» لديه علاقات خاصة مع بعض الموردين تمكنه من الحصول على اسعار تنافسية وعروض خاصة.

وتؤكد الخدمة على الاهمية التي يوليها «بيتك» لخدمة عملائه بافضل وايسر السبل وحرصه على ان يكون معهم اينما كانوا، بالنظر الى اهمية السيارة ودورها في الحياة العصرية.

بنك بيت التمويل

للعام التاسع عشر على التوالي

بنك برقان يواصل دعمه لـ الجمعية الكويتية لرعاية الأطفال

لقطة جماعية للمسؤولين

واصل بنك برقان دعمه للجمعية الكويتية لرعاية الأطفال في المستشفى (KACCH) من خلال تقديم التبرع السنوي للجمعية لهذا العام حفاظا على الشراكة القوية التي دامت 19 عاما. ويساعد هذا الدعم الأطفال وأسرهم للحصول على رعاية صحية مثالية داخل مرافق طب الأطفال في مختلف المؤسسات الصحية.

وتندرج هذه الشراكة في إطار رؤية البنك الإستراتيجية المتمثلة في تقديم الدعم الفعال للمجتمع المحلي ودعم الأنشطة الإنسانية حيث أصبحت اليوم المسؤولية الاجتماعية للشركات واجبا وطنيا وقيمة إنسانية للنهوض والإرتقاء بالمجتمع وتحقيق الإستدامة ورفع مستوى الوعي والثقافة لدى الأفراد عن القضايا الإنسانية.

وتجدر الإشارة إلى أن الجمعية الكويتية لرعاية الأطفال في المستشفى (K A C C H) هي منظمة غير ربحية تدير برامج حياة الطفل المدعومة من قبل أخصائيين في حياة الطفل وموجهين محترفين في اللعب في سبعة مستشفيات حكومية في الكويت. ويعمل فريق الجمعية عن كثب مع ممرضات، وأطباء، وأخصائي صحة آخرين للحد من الآثار السلبية الناجمة عن العلاج في المستشفيات، وخلق تجربة أسعد عند الأطفال المرضى وعائلاتهم.

ويندرج دعم بنك برقان لمثل هذه المبادرات ضمن برنامج بنك برقان الاجتماعي تحت عنوان "ENGAGE" "معاً لتكون التغيير"، الذي يهدف إلى تسليط الضوء على الجوانب المهمة والمؤثرة في المجتمع عبر تعزيز الرفاه الاجتماعي من خلال المبادرات الاجتماعية والتعليمية والثقافية والصحية. ويأتي نهج حملة "ENGAGE" تماشياً مع مبادئ البنك، كمؤسسة مالية كويتية رائدة، حيث ينسجم أسلوب سياساته مع احتياجات ومصالح المجتمع.

«أجيليتي» تحقق 86.8 مليون دينار أرباحاً صافية خلال 2019

أعلنت شركة أجيليتي الكويتية عن تحقيقها ارباحا صافية بلغت 86٫8 مليون دينار كويتي (نحو 286 مليون دولار امريكي) في عام 2019 بربحية 14٫52 فلسا للسهم الواحد بنمو نسبته 7 في المئة مقارنة بعام 2018. وقال نائب رئيس مجلس الادارة والرئيس التنفيذي لاجيليتي طارق سلطان في تصريح صحفي ان ايرادات الشركة بلغت 1٫5 مليار دينار (نحو 4٫9 مليار دولار) في عام 2019 بزيادة نسبتها 1٫8 في المئة عن عام 2018.واضاف ان ارباح الربع الرابع من العام الماضي بلغت 23٫2 مليون دينار (نحو 76٫5 مليون دولار) بربحية 13٫93 فلسا للسهم الواحد وبنمو نسبته 4٫4 في المئة مقارنة بالربع الرابع من عام 2018 في حين بلغت الارباح في هذا الربع قبل احتساب الفوائد والضرائب 50٫7 مليون دينار (نحو 167 مليون دولار). واشار السلطان الى ان مجلس ادارة الشركة اوصى بتوزيع ارباح نقدية بقيمة 20 في المئة اي بواقع 20 فلسا للسهم الواحد واسهم منحة بنسبة 10 في المئة اي بواقع 10 اسهم لكل 100 سهم على ان تخضع هذه التوصية لموافقة الجمعية العامة للشركة. يذكر ان اجيليتي شركة كويتية تعمل في الخدمات اللوجستية العالمية ومنتشرة في 100 دولة حول العالم.

«التجارة»: 208 ملايين دينار..قيمة دعم المواد التموينية والإنشائية في 2019

قالت وزارة التجارة والصناعة الكويتية أمس السبت إن قيمة الدعم المقدم للسلع والمواد التموينية والانشائية المدعومة باصنافها في عام 2019 بلغت 208 ملايين دينار كويتي (نحو 683 مليون دولار امريكي). واضافت الوزارة في بيان صحفي ان قيمة المبالغ الموجهة لدعم المواد الغذائية التي تشمل المواد الأساسية إضافة إلى حليب ومعلبات الأطفال بلغت 113٫9 مليون دينار (نحو 371 مليون دولار). وأوضحت ان إجمالي قيمة دعم مواد الحليب ومعلبات الأطفال بأنواعها بلغ 5٫7 مليون دينار (نحو 18 مليون دولار). وذكرت ان قيمة دعم المواد الإنشائية بلغت 95 مليون دينار (نحو 309 ملايين دولار) مشيرة إلى ان عدد المستفيدين من المواد التموينية بلغ نحو 2٫13 مليون مستفيد موزعين على 236968 بطاقة تموينية.